

الاقتصادات الناشئة تحظى بحصة الأسد

من النمو العالمي في 2014

Al sharq.

الدوحة - الشرق



ر. سياتارامان

مدعوماً بانخفاض حاد في أسعار الفائدة للاقتصادات المرهقة وإبقاء أسعار الفائدة طويلة الأجل منخفضة بشكل قياسي في تلك الاقتصادات. وقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو الاقتصادي في منطقة اليورو في شهر يوليو 2014 من 1,1% إلى 0,8% لعام 2014 ومن 1,5% إلى 1,3% لعام 2015. وقد دفع تباطؤ التعافي الاقتصادي البنك المركزي الأوروبي لاتخاذ تدابير تحفيزية جديدة. وهذا ويستمر اليورو في الانخفاض بسبب النمو المتباطئ والتدابير التحفيزية المتخذة من قبل البنك المركزي الأوروبي.

وتقلص إجمالي الناتج المحلي لليابان أكثر من المتوقع خلال الربع الثاني من عام 2014 على إثر زيادة ضريبة الاستهلاك، وتشير التوقعات إلى تعافي الاستثمارات الخاصة واستمرار استقرار النمو في عام 2015، وخفض صندوق النقد الدولي بتوقعاته الصادرة في شهر يوليو 2014 من النمو الاقتصادي لليابان من 1,6% إلى 0,9% لعام 2014 ومن 1,1% إلى 0,8% لعام 2015، ويبدو أن مواصلة اليابان تطبيق إجراءات التحفيز الهادفة لدفع النمو أسهم في إضعاف الين.

وعلى صعيد الاقتصادات المتقدمة، يستمر الركود المزمع والنمو المنخفض في كونهما من المخاطر المهمة على المدى المتوسط رغم استمرار الانخفاض الكبير لأسعار الفائدة وزيادة التوجه لتحمل المخاطر في الأسواق المالية. ويعزى بروز الركود المزمع إلى العجز المستمر بين الاستثمار والإدخار حتى مع أسعار فائدة قريبة للصفر، وبالإمكان أن يتسبب انكماش الأسعار لاسيما في منطقة اليورو بمخاطر تمس استدامة الأنشطة والديون في بعض البلدان.

ولا تزال الاقتصادات الناشئة والنامية تحظى بحصة الأسد من النمو العالمي عند 4,4% لعام 2014 وبنسبة 5% لعام 2015 وهي أقل من تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة بشهر يوليو بنسبة 4,6% لعام 2014 ونسبة 5,2% لعام 2015. وفي ظل سعيها إلى نقل اقتصادها لمسار أكثر استدامة، من المتوقع أن يبلغ النمو في الصين 7,4% في عام 2014 و7,1% لعام 2015 وهي توقعات مشابهة لتقديرات صندوق النقد الدولي خلال شهر يوليو 2014 ولكلا العامين. وفي بقية الاقتصادات الآسيوية الناشئة والنامية يُرجح بقاء النمو قوياً.

سيغطي الاجتماع السنوي المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الذي سيعقد هذا الأسبوع في العاصمة واشنطن النواحي المتعلقة بالتطورات الاقتصادية وتنمية الشباب، والنمو الشامل بالإضافة إلى التنمية المستدامة والخدمات التجارية والمالية.

وحول هذا الاجتماع، قدّم الدكتور ر. سياتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة تحليلاً يقارن بين أحدث التوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي وتلك التي أصدرها في يوليو 2014.

ويتوقع الصندوق تسجيل نمو عالمي بنسبة متوسطة تبلغ 3,3% لعام 2014 ليرتفع إلى 3,8% في عام 2015، مشيراً إلى أن تخفيض توقعات النمو لعامي 2014 و2015 عن تلك التي أصدرها في يوليو 2014 بنسبة 3,4% و4% على التوالي يعود إلى انعكاسات التي تعرض لها النشاط الاقتصادي في البلدان المتقدمة خلال النصف الأول من العام، والتوقعات الأقل تهاؤلاً للعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة، وفي ضوء تخلف النمو العالمي عن التوقعات وتزايد مخاطر الركود، يُمكن ألا ترتفع نسبة النمو مرة أخرى أو قد تتخلف عن التوقعات مجدداً.

وفي الاقتصادات المتقدمة، لا يزال إرث الازدهار الاقتصادي الذي سبق الأزمة العالمية والركود الذي تبعها والأعباء المحظوظة للديون بالإضافة إلى البطالة يلقي بظلاله على التعافي الاقتصادي العالمي إذ يعد النمو المنخفض المتوقع مصدر قلق لتلك الاقتصادات. لذا، تتكيف حالياً العديد من الأسواق الناشئة مع هذه التوقعات الاقتصادية. هذا ومن المتوقع أن ترتفع معدلات النمو في الاقتصادات المتقدمة إلى 1,8% هذا العام و2,3% في العام القادم في حين كانت توقعات صندوق النقد الدولي لشهر يوليو بنسبة 1,8% لعام 2014 و2,4% لعام 2015.

هذا وتنعكس الزيادة المتوقعة في النشاط الاقتصادي النمو السريع في الولايات المتحدة الأمريكية بعد تباطؤ مؤقت في الربع الأول من هذا العام، وقد شهدت نسبة العمالة نمواً قوياً، وتحسنت ميزانيات الأسر في ظل ظروف مالية مواتية وتعافٍ مستمر في سوق الإسكان.

وتم رفع توقعات نمو الاقتصاد الأمريكي إلى 2,2% في عام 2014 و3,1% في عام 2015 مقارنة بالتوقعات الاقتصادية للصندوق في يوليو 2014 المقدرة بنسبة 1,7% للعام الحالي و3% للعام القادم.

وقد شهد الدولار الأمريكي تعافياً في الآونة الأخيرة على أمل تعافي الاقتصاد الأمريكي وتخفيض البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برنامج التسهيل الكمي، وقد ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي فوق 85% مقابل سلة العملات، وبقيت توقعات النمو الاقتصادي للمملكة المتحدة على حالها عند 3,2% للعام 2014 و2,7% للعام 2015 بحسب توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في يوليو 2014.

وفي منطقة اليورو، كشفت نسب النمو الأخيرة المخيبة للأمل عن هشاشة الوضع الاقتصادي ومن المتوقع حدوث تعافٍ اقتصادي تدريجي ولكن بدرجة ضعيفة